

## التمهيد في تخرير الفروع على الأصول

مسألة 2 .

لا يجوز للمجتهد بعد اجتهاده تقليد غيره بالاتفاق كما قاله الآمدي وابن الحاجب .  
وفيما قبله ثمانية مذاهب حكاه الآمدي وكذا ابن الحاجب إلا الثامن .  
أصحها عندهما وعند غيرهما المنع مطلقا .  
والثاني يجوز .

والثالث أنه جائز فيما يخصه دون ما يفتي به .  
والرابع الجواز فيما يفوت وقته أي مما يخصه أيضا كما نبه عليه الآمدي ولا يجوز فيما لا  
يفوت .

والخامس إن كان أعلم جاز وإن كان متساويا أو دون فلا .  
والسادس يجوز تقليد الصحابي بشرط أن يكون أرجح في نظره من غيره وما عداه فلا يجوز وقد  
تقدم نقله عن الشافعي .

والسابع إلحاق التابعي أيضا بالصحابي .  
والثامن وهو الذي أسقطه ابن الحاجب يجوز تقليد الأعم بشرط تعذر الاجتهاد .  
إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة .

1 - ما إذا خفيت أدلة القبلة على المجتهد لغيم أو ظلمة أو